

# باب الزراعة والاقتصاد

## بحث في التبغ وضرائبها

لدمبر مصطفى الشراي

مدير الاملاك بدمشق

زرعته في الشام) ليس موضوعات هذه المحاضرة البحث في الارض الصالحة للتبغ وكيفية بذر زوره في التوت ونقل النباتات (الشتل) الى مستقرها وتبئة التربة بالحرق والتسديد والبعد الذي يجب ان يترك بين النبات وكيف تزداد في التوتين او تنقص أي يحصل التبغ ثقيلاً أو خفيفاً وكيف يزداد الاحتراق في السيكارة أو ينقص ثم كيف يحمى المحصول ومتى وكيف يجفف ويعالج حتى يحتمر فان هذه الأبحاث المهمة توجد في كتب الزراعة وقد ذكرتها بإيجاز في « كتاب الزراعة العلمية الحديثة » والذي يهنا الآن هو معرفة اقليم الشام التي يزرع التبغ فيها وهل تجود في تلك الاقليم الأصناف التي عرفت ببلدة دخانها كالأصناف التركية وأياها ام لا . فاقليم الشام من حيث زراعة التبغ على قسمين قسم يمكن زرعه فيه بلا اسقاء وآخر لا ينمو التبغ فيه ما لم يسق

فالقسم الأول يقتصر على سواحل الشام والاقليم القرية من الساحل كجبال الصورية ولبنان وفلسطين وجبل عجلون ذلك ان الامطار فيها غزيرة فمما ينقص ارتفاعها في السنة على ٥٠٠ ملليمتر وقد يزيد الى ٨٠٠ في بعض السنين عدا ان الهواء يكون رطباً لقرب البحر كما تكون الأنداء كثيرة ولهذا يكون بالامكان زرع التبغ في البعل من الأرض حيث يجد ذلك النبات الماء الكافي لنموه . اما القسم الثاني فهو عبارة عن سائر انحاء الشام ومنها السهول الداخلية وهي اهم اقليم الشام واعضها شاماً فهناك لا يوجد التبغ بلا اسقاء لقلّة الامطار وجفاف الهواء . ووجود التبغ في بلاد الشام هو الذي يحصل في جبال الصورية كالكليبي والتاصوري والمملوبي وبلد الدوراني في البازر والبوجاق وكرد طاغ والساحلي في اللاذقية واطرافها والبناني والعربي في لبنان وفلسطين والاسود وابوريجح في اللاذقية وفي كفر سوسة من قرى دمشق . ويشهد معدل محصول اللاذقية وجبال الصورية بمليون كيلوغرام من ورق التبغ الخفاف وكذا معدل المحصول في لبنان . والذين اعتادوا تدخين التبغ التركي

كتبغ البلقان والباصرة والصوني وينبجه واشباهها لاسيما اذا كان صافياً لم يفس بأضافة اصناف وديثة ابيه يتركون على النور الفرق الكبير بينه وبين اصناف التبغ الشامية. ذلك ان التبغ التركي يكون خفيفاً وذالون اصفر ورائحة خصوصية دقيقة لا ترى في معظم التبغ الذي يزرع في انحاء العالم. ولطفاً لئلا نسا مع كثير من يتنون بهذه الامور الاقتصادية عن الاسباب التي تمنع حصول تبغ جيد في بلاد الشام يضاهي التبغ التركي بجودته ولذا لا ينتج في بلادنا من زور الاصناف البلقانية تبغ يساوي تبغ تلك البلاد في مقدار التكوين واللون والاحتراق والرائحة الزكية خاصة. ويجب ان نعرف بأن السلم لم يكشف بعد عن حقائق هذه الاسباب وكل ما يمكننا ان نقوله هو ان لبلاد البلقان وشمالي الروم جملة مزاي من حيث حرارة الجو وهطول الأمطار والرياح والرطوبة وتوع التربة يجعل التبغ الذي ينتج فيها ممتازاً يفوق مثله في باقي البلدان. ومن الغريب اتاذا اخذنا اصنافاً مختلفة من الخنطة مثلاً وزرعناها في شتى الاقاليم حيث تختلف الاحداث الجوية كل الاختلاف ثم عمدنا الى محصول كل من هذه الاصناف فصننا منه خبزاً فان طعم الخبز يكون واحداً تقريباً في الاصناف كلها ومن التادر جداً ان نجد شخصاً يتكلم من تفريق الاصناف بعضها عن بعض بسبب اختلاف طعم الخبز فقط. اما في التبغ فالامر على عكس ذلك فاتا لو زرعا بزوراً من صنف واحد ولكن في اقليمين مختلفين وتمهدنا نباتات كل صنف — بالعتاية نفسها من حيث جعل بناء التربة واحداً وترتعة الأرض والمسافة بين التنبات والتسديد والاسقاء والزرع والحلي ومعالجة الاوراق الى آخرها هنالك من الاعمال الزراعية والصناعية فان المحصول لا يكون واحداً في خصائصه بل يكون لكل اقليم تبغ يختلف عن تبغ الاقليم الثاني بالرائحة واللون والاحتراق. وكل من يدخن يستطيع ان يفرق بسهولة تبغ الاقليم الأول عن تبغ الاقليم الثاني. ولهذا الاسباب تجد ان التبغ البلقاني والتركي لا يوجد في بلاد الشام اي ان هذه البلاد ليست صالحة لا تاج تبغ يضاهي بجودته تبغ البلقان والروم لان عامل الجو والتربة ليس كفيلاً بذلك ومع هذا فان التبغ الذي نحبه تربتاً يمكن تجويده حتى يصير مقبولاً في الجملة ومتى اعتاد الانسان تدخينه يستنى به عن التبغ التركي هو طرائق حياية رسومه ﴿ قلت ان الحكومات في انحاء العالم لما ايقنت بعدم الفائدة من اضطهادها المدخنين رأت ان من الحكمة السماح باستعمال التبغ على ان يكون من وراء ذلك مورد مهم يتندي به يت المال ولهذا تجد معظم حكومات العالم تحبي من التبغ على اشكال شتى ضرائب عظيمة جداً وهي تبرر عمها بكون التبغ لا يعد من حاجات الانسان المبرمة وكل من لا يريد دفع هذه الضرائب عليه بان يقلع عن عادة التدخين. وفوق ذلك

لما كان الافراط باستعمال التبغ يضر بصحة مستهلكه فان ثقل الضريبة يدعو الى التقليل منه والدول على قسمين قسم احتكر زراعة التبغ وصناعاته وتجارته وآخر ترك للشعب حرية التصرف بهذه الامور. فن القسم الاول فرنسا وأستراليا واسبانيا والبرتغال ورومانية ويوغوسلافية والدولة النمائية. ومن القسم الثاني انكلترا والمانيا وبلجيكا وهولاندا ومصر وغيرها. ففي فرنسا احتكرت الحكومة زراعة التبغ وتجارته منذ ايام نابليون سنة ١٨١١ ولا تزال على ذلك الى اليوم ولديها مصلحة واسعة من مصالح الحكومة تسمى « المديرية العامة لحصر الدخان » وهي تابعة لوزارة المالية. وهذه المديرية هي التي تأذن للفلاحين بزراعة التبغ وتراقب النبات طيلة حياته وتشتره من الفلاحين بعد ان يوضح لفناء اثمان تقطعها وزارة المالية وهي التي تبتاع التبغ الاجنبي لخلطه ببنج البلاد وتطرق في اعمال المعامل التي تصنع فيها السيكارات وساير ما يصنع من ورق هذا النبات كما تطرق في فتح الدكاكين التي تباع تلك المصنوعات فيها. اما من الوجهة المالية فان ادارة الضرائب غير المباشرة هي التي تهتم بأمر البيع واستيفاء اثمان المبيعات

واحتكار اوسترية للتبغ يرجع الى اكثر من قرنين وقد كانت الحكومة باعت حطبها من شركة تدعى شركة حصر الدخان كما كانت الحال عليه في الدولة النمائية او كما هي الحالة عليه في سورية في يومنا هذا. ثم في سنة ١٨٧٣ اخذت تلك الدولة على عاتقها امر النظر في شؤون زراعة التبغ وتجارته. وفي سنة ١٨٥٠ امتد الاحتكار الى حكومة المجر ولما رأت تلك الحكومة شدة مقاومة الزراع والتجار سمحت لكل زارع بمائتي متر مربع من الارض يزرعها تبغاً لحسابه. واحتكرت دولة ايطاليا التبغ سنة ١٨٦٩ فباعت الامتياز بادئ بدء من شركة ثم امتزجت منها سنة ١٨٨٣ واستمرت التبغ مباشرة. اما اسبانيا فقد سارت على عكس الدولتين المذكورتين فهي قد احتكرت التبغ مباشرة ثم رأت نفسها غير قادرة على ضبطه فنحت احدى الشركات امتيازاً بمحصره

ومجارة التبغ ومصنوعاته حرة في انكلترا لكن زراعتها ممنوعة وكل من يزرعه يكون عرضة لضبط المحصول عدا انه يرمم غرامة فاحشة. ولكن لافراد الشعب حرية ادخال ورق التبغ والسيكارات من البلاد الاجنبية وحرية تأسيس معامل لصنع السيكارات وفتح دكاكين دون ان ترافهم الحكومة البتة. وتكون قائدة الدولة في استيفاء ضريبة كمركية على ورق التبغ او على مصنوعاته عند ما تدخل البلاد الانكليزية. وهذه الطريقة هي كما ترون سهلة لا تكلف الحكومة نفقات طائلة في سبيل مراقبة زرع التبغ وصنع السيكارات وبمضا كما هي الحال في الدول التي احتكرت هذه الامور. ويفيد انكلترا ان تكون الطريقة المذكورة

مشعة لأنها جزائر يصعب على المصدرون ادخال التبغ انيها بدون ان يصطدموا بممان المكس اما الدول التي سهل اجتياز حدودها فلنما تخمر خسارات عظيمة اذ الجأت الى هذه الطريقة وزراعة التبغ حرة في المانية وكذا صناعة السيكرات وبيعها . والحكومة تتوفي ضريبة عن زروع التبغ إما بنسبة وزن المحصول او بنسبة المساحة المزروعة . وتتوفي أيضاً المكس عن ورق التبغ والمنصوعات التي تدخل البلاد الألمانية . وفي الروسية ترى ان زراعة هذا النبات وصناعة مصنوطه والاتجار بها هي حرة أيضاً والحكومة تتوفي المكس عما يُشترى من البلاد الأجنبية كما تتوفي ضريبة تسمى «رياندرول» عما يصنع في البلاد الروسية وهذه الضريبة تتوفيها الحكومة على الشكل الآتي وهو انها تضطر اصحاب معامل التبغ والسيكرات على وضع مصنوطهم في غُلف تيمم ايها ويكون ثمنها عبارة عن ضريبة كلية تتبدن حسب اثمان تلك المنصوعات

اما في الدولة النمائية (وهي التي يهنا البحث فيها اكثر من سائر الدول) فإن احتكار التبغ ومصنوطه بدأ في سنة ١٨٨٤ ميلادية او سنة ١٣٠٠ رومية اذ منحت الدولة احدى الشركات الدولية امتيازاً بمحصر النسيان لمدة ثلاثين سنة ثم مدتها حكومة الاتحاديين ١٥ سنة فصارت مدة الامتياز تنتهي في ١٩ نيسان (أبريل) من السنة الحاضرة . لكنه بعد ان سلخت البلدان انيرية عن الدولة النمائية على اثر الحرب الكبرى وضعت حكومات فلسطين والعراق وسرق في الاردن الاعتراف ببقاء امتياز الشركة المذكورة كما الفته تركيا نفسها في بلادها . وكل هذه الحكومات اطنقت الحرية في زراعة التبغ واخذت تتوفي المكس عن تبغ البلاد الأجنبية وضريبة على محصول التبغ الذي يروح في ديارها . اما في سورية ولبنان قد ظنت سلطة شركة حصر النسيان كما كانت ايام الدولة النمائية . وصدراً اخيراً قراراً من المفوضية العليا الفرنسية بتمديد مدة الامتياز ثلاثة اشهر اي الى ١٤ تموز (يوليو) سنة ١٩٢٩ وربما بئس في السياسة التي يجب اتخاذها تجاه زراعة التبغ وصناعة السيكرات والاتجار بها في سورية ولبنان واهم شروط هذه الشركة تحكر صناعة السيكرات وتجارتها في البلاد النمائية لقاء مبلغ سنوي تدفعه الحكومة ونزع زراعة التبغ الا في بعض الولايات والألوية التي محمود زراعتها فيها . وقد كانت ولايات الشام وحلب وبيروت ولواء القدس من جهة الأماكن التي لا يجوز زرعها فيها ماعداً اللادقية وجبله وصهيون وصيدا وصور . وبأمكن اصحاب التبغ الذي يتبع في البلاد النمائية ان يبيعوه على عهدتهم في الديار الأجنبية لكنهم ينعون عن الاتجار به في داخل البلاد وهم اذن مضطرون الى بيعهم من شركة الريجي دون غيرها لقاء اثمان تحددها كاتشاء . وتدعي الشركة ان تلك الاثمان تكون عادلة في الجملة ولكن شتان بينها وبين

محصول التبغ الأهلي في الاسواق التجارية . وهذا الفرق بين المبلغ الذي تفرضه الشركة على ارباب زراعة التبغ ثمناً لمحصولهم وبين الثمن الذي يباع به ذلك المحصول في السوق التجاري هو السبب الأعظم لوجود ناس اتخذوا بيع اللدخان خلسة مهنة لهم وصاروا يضطرمون من حين الى آخر مع محافظي الشركة وعمالها حتى سالت السماء مراراً عديدة وحتى صار عدد القتلى في الدولة العثمانية السابقة منذ منحت الشركة امتيازها الى اليوم يمد بالالوف . ولا يستقر احد ان نسو الحال الى هذا الحد وان يخاطر عدد عظيم من افراد الشعب بحياتهم واموالهم في سبيل بيع التبغ خفية ذلك ان الفرق بين الثمن الذي تشتري به الشركة التبغ والثمن الذي تبيعه به هو عظيم جداً قد يبلغ ٦٠٠ — ١٠٠٠ في المائة احياناً مثاله ان الشركة تدفع اليوم الى الفلاحين في اللاذقية وجبال الصبيرة ٤٠ — ٥٠ قرشاً سورياً ثمناً متوسطاً للكيلو غرام الواحد من ورق التبغ الجاف على حين ان الورق نفسه يباع في الاسواق التجارية خفية بخصم مجيديات اوسمة اي بخصم امثال الثمن الذي تدفعه الشركة الى الزراع تقريباً فمن البديهي اذن ان يكون عدد التصدين للبيع الخفي كبيراً وان يشاركهم بعض بائعي تبغ الرعيحي في عملهم لأن تلك الشركة لا تمنحهم من ارباح ما يبيعونه من التبغ والسبكات سوى ٩ في المائة من اثمانها ومن يمكنه ان يكتفي اليوم بهذا الربح الضئيل لا سيما اذا كان عليه نفقات كبيرة يضطر الى ائتمانها واذا كان ذكائه في مكان يقل به المشترون . وتقول شركة حصر اللدخان انه لا يمكنها شراء تبغ البلاد الشامية بأكثر من الامتان التي تباعها اليوم لأن ثمن الكيلو غرام الواحد من التبغ التركي الجيد لا يباوي في الجملة اكثر من ليرة سورية وهو الثمن الذي تشتريه به وتبيع لبنان واللاذقية واطرافها هو برأيا غير مرغوب فيه في بلاد الشام وقد اعتاد الشاميون تسخين تبغ الشركة المركب في مجموعته من ٣٠ في المائة من تبغ اللاذقية وجبل الصبيرة و ٧٠ في المائة من التبغ التركي فلا يجوز ان تدفع للفلاح الشامي ثمناً كبيراً لتبغ الرديء مع العلم بان التبغ التركي يفوقه كثيراً بلذته دخانه . وتقول انها اذا جعلت ثمن تبغ اللاذقية ولبنان كبيراً تزداد زراعته وتضطر الشركة الى شراء كل المحصول دون ان يكون بإمكانها تصريفه لأن الشام اعتادوا تسخين التبغ التركي في المقادير التي يبيعه الشركة ايها اما البلاد الاجنبية فهي لا تتخذ تبغ اللاذقية ولبنان يتضع مما ذكرت ان محاكمة شركة الرعيحي للسئلة على هذا المتوال تدعو الى تشجيع زراعة التبغ في بلاد الشام لا سيما في سواحلها حيث تجود زراعته دون اسقاء . وبما لا ريب فيه انه لو كان بيت المال واحداً في سورية ولبنان وجبال الصبيرة لكانت اصح طريقة لاستيفاء رسوم التبغ هو ان يحمل زراعته ومجارته وصناعة السبكات منه حرة وان تستوفي

الحكومة ضريبة على محصول التبغ الهندي ومكساً على ماينقل الى البلاد من التبغ الاجنبي اما في الحالة الحاضرة فالبنانيون ومكان اللاذقية وجبال التصيرية يرون ان من فائدة الشعب والحكومة معاً ان تطلق حرية زرع هذا النبات وحرية الأعباء به على الوجه المذكور. وفي سورية الداخلية ينقسم اصحاب الرأي قسمين تماماً يرى ان حرية زراعة التبغ ومجارتها تدعو الى رفع الشعب ارباح مهمة هو في حاجة اليها لينتمش اقتصادياً، وقدما يرى ان شدة الحرمة تسبب ضياع مبالغ طائلة على بيت المال لأنه من الصعب على الحكومة ان تسكن من ضبط حدودها الواسعة لا سيقاه الكس عمّا يُنقل الى الداخل من تبغ لبنان واللاذقية والديار الاجنبية. واذا اتسع رأي الفريق الثاني يكون امام الحكومة احدى طريقتين وهما اما احتكار زراعة التبغ ومجارتها مباشرة على ان تنشئ مصلحة لهذا الغرض كما في فرنسا وغيرها واما منح امتياز بذلك لأحدى الشركات لقاء مبالغ معينة تدفع الى بيت المال على ان تكون الشروط غير مقترنة بأرباب الزراعة بل داعية لتوسيع زراعة التبغ في هذا البلاد

فالطريقة الأولى تكلف الحكومة نفقات طائلة عدداً ان الحكومات فمما تكون صالحة لأعمال الاحتكار من الوجهة الاقتصادية وهي قد تكون اشد وطأة على اصحاب التبغ من الشركات بما لديها من الوسائل كالشرطة والبرك. اما الطريقة الثانية وهي الحكرة بواسطة الشركات فانها طريقة انفع لبيت المال فكما في الوقت نفسه انفع للأجانب اذا كان اصحاب اسهم الشركات من غير ابناء البلاد. ومهما تكن الطريقة التي تتبع فمن الضروري ان ترتكز قاعدة اقتصادية مهمة وهي توسيع زراعة التبغ في بلاد الشام حتى يقل بمقدار التبغ التركي الذي ندخته الى ادى حد استطاع فتح ندخن اليوم في داخل الشام وحده نحو مليون ومائة الف كيلو غرام من التبغ التركي سنوياً وثمن هذا المقدار يذهب من جيوبنا ضياعاً. وندخن اربعمائة الف كيلو غرام من تبغ اللاذقية وجبال التصيرية بواسطة شركة الريحي ونحو مليون كيلو غرام من تبغ تلك المنطقة مع تبغ لبنان وهذا المقدار الاخير يباع خفية ويكون توسيع زراعة التبغ على الصورة الآتية وهي اذا اطلقت حرية زراعة ذلك النبات ومجارتها يجب ان تكون الضريبة على محصول الشام صغيرة بعكس المكس على ما يدخل من البلاد الاجنبية. اما اذا اتبعت طريقة الاحتكار فمن الواجب تقدير اثمان رابحة لمحصول الشام الذي يتباعه الحكومة او شركة تستمر من ارباب الزراعة وان تقدر هذه الاثمان بواسطة رجال لا ينتمون الى الحكومة ولا الى الشركة. ثم يجب ان يقلل الشراء من التبغ الاجنبي حتى يمتد ابناء الشام بتسخين التبغ الذي شديته بلادهم. فتسمى ان يوفق المالحون لقضية الريحي الى ضمانة فائدة بيت المال من جهة وفائدة ارباب زراعة التبغ ومجارتها من جهة ثانية والسلام

## بنك التسويات الدولي

أهم النتائج التي أسفر عنها مؤتمر الخبراء الذي انعقد هذا العام : إنشاء هذا البنك . فكل المقترحات الأخرى ليست جديدة بل هي تعديلات لشروع داوز في حين أن مشروع إنشاء البنك هو المقترح الوحيد الذي يصح تسميته بالجديد . ولذلك ألفت إليه الانظار ويتظر أن يكون تاملاً قوياً في إنشاء تعاون دولي مالي . ولم يبق على الخبراء إلا تقديم اقتراحاتهم فيما يتعلق بدقائق المسألة للجري عليها عند اجراء التسوية . وكانت أول خطوة لصح بأخذها الفاء اللجنة الخاصة بالتعويضات لأنها اظهرت تحملاً على ألمانيا والفت على طاقها مسئولية وقوع الحرب وقررت أن من الواجب إلزامها بالتعويض . ويكون البنك الجديد يبدأ عن السياسة وينحصر عمله في المبالغ السنوية التي تسدها ألمانيا ثم توزيع ما تجمع على الدول المستحقة . كذلك سيكون من مهمة البنك تسليم البضائع التي وأفقت ألمانيا على تقديمها لمدة عشر سنوات للحلفاء كجزء من التعويض

وقد يتساءل البعض عن السبب في إنشاء بنك للقيام بأعمال من السهل أنهاؤها بين ألمانيا واعدائها السابقين مباشرة . والجواب أن تجارب الاعوام السابقة أوجت بوجود إنشاء هيئة مستقلة تخلي ألمانيا تدريجياً من التبعية وتوفر عليها عملية التوزيع . ومن السهل قههم الفائدة التي تنتج من وجود وسيط لا صفة سياسية له لأنها هذا الامر الذي قد يؤدي الى سوء تفاهم بلامسوخ . فقد كانت التكررة في البدء موجهة الى إنشاء مجلس اثناء لادارة موضوع دفع التعويضات ولكن اضح بعد ذلك أن الحكمة تقضي بإنشاء بنك ليكون رابطة دولية اقتصادية لعنة يحقق الحلم الذي طالما تحيل لكثيرين من الساسة

كانت البنوك التابعة لمختلف الدول قبل الحرب غير مرتبطة بعضها بعض وكان يقوم بعملية الاتصال بينها افراد من كبار الممالين ولما كانت الحركة المالية بعد الحرب تستدعي إيجاد بنك مركزي يقوم بعمليات التصفية فقد اقترح بعضهم في مؤتمر جنوى عام ١٩٢٢ وجوب اجتماع رؤساء البنوك التي تصدر الشكوكوت بين آن وآخرو ولكن لم يوضع هذا الاقتراح موضع العمل طيلة هذه المدة في حين ان التعاون الاقتصادي بين الدول أصبح محوسماً رغم حدوده بصفة غير رسمية وعلى يد بضعة افراد . فن الطيمي أن يحاول رجال المال تنظيم هذا التعاون بعد أن أحسن العالم أجمع بوجوده . ومن الفوائد المتظرة من إنشاء هذا البنك مداه البنوك بقرروض وقت الحاجة . وهناك عميات دولية كثيرة يسهل اجراؤها عن طريقه لذلك فيكون من السهل تنظيم حركة التهرب واقلال الكمية المتداولة منه بواسطة دولة

فوائد قانونية لا بد أن تنبع عن إيجاد اداة مالية دولية. لذلك رحب المشتغلون بالامور المالية بالبنك الذي طرحه للبحث مشروع يوقع

وسيكون لمجلس ادارة هذا البنك الحق في اجراء تعديلات في لائحته الداخلية حتى لا توضع هيأته الادارية تحت رحمة تشريع اية دولة من الدول أو تحت رحمة تشريع مفتعل توجد هبة دولية تحاول تطبيق مآثره في صالحها. واما الضمان فقام على ان اعضاء المجلس سيكوتون من غير الساسة المشتغلين بالاقتصاد قولن تبين الحكومات المديرين حتى لا تتبع عند اختيارهم مبررة سياسية أو وطنية. وكذلك لن يمثل هؤلاء المديرين هيئات ذات مصالح خاصة تعرضها على اجتناء الربح لأن منهم هو ان يكون رائد مجلس المديرين خدعة السلام العام والصالح العام قبل كل شيء. ولذلك اقترح ان يمثل هؤلاء المديرين بنوك الاصدار في مختلف الممالك فهذه البنوك هي اقل تأثراً بالسياسة وأقل اهتماماً بالربح من غيرها من الهيئات. وأظهر المشروع وجوب وجود سبعة رؤساء للبنوك المركزية الخاصة بالدول الصبع المتصلة بالمشروع وهي فرنسا وألمانيا وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة ولما كان اجتماع هؤلاء الرؤساء بين آن وآخر مستعذراً اقترح ان يعين كل رئيس منهم وكيلاً عنه ليقوم بهذه العملية ومن ضمن المقترحات أنه يصح لبنك فرنسا وبنك ألمانيا انتخاب عضو جديد عند حلول ميعاد تسليم سنوات التعويضات الألمانية وذلك للمساعدة على التوزيع أيضاً للإشراف على التسليم والتسليم فيكون مجلس المديرين والحالة هذه مكوناً من اربعة عشر عضواً (يضاف اليها عضوان عند الحاجة) ولكن يصح ان يزيد عدد اعضاء هذا المجلس اذا واقفت بنوك الاصدار الموجودة في الممالك الاخرى على الاشتراك في البنك ولئن تكون الزيادة اكثر من تسعة مديرين جدد ينتخبهم الاربعة عشر عضواً من قائمة تحوى اسماء مرشحي بنوك الاصدار التي تستترك في مشروع البنك. وبذلك لن يزيد مجلس المديرين عن ٢٣ (او ٢٥) مديراً يكون لهم سلطة مطلقة ولهم حق تعيين الموظفين واصدار القرارات وتعديل النظام

وستكون مدة التعيين خمس سنوات تنتهي بمرورها مدة المجلس بالتتابع لكن يصح اعادة انتخاب من انتهت مدته ثانية. اما الذي يضع نظام البنك مبدئياً فهي لجنة تتخبها بنوك الاصدار للدون الصبع ويمثل كل بنك عضواً واذا لم يتيسر لبنك انتخاب عضوين يصح لبقية الاعضاء انتخاب شخصين من المملكت التي يعجز بكنها عن الانتخاب

وسيكون رأس مال البنك عند التأسيس ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار سيدفع منه ٢٥٠٠٠٠٠٠٠ دولار فقط ولكن ستكون الاسهم مشرولة عن النعمة التي لا تدفع وستكون قيمة السهم واحدة في مختلف الممالك الصبع ومشجري عملية الاكتاب بواسطة بنوك الاصدار فيها. واذا ما

أفضت عمالك أخرى سيكون لصيب المالك الاصلية ٥٥٪ من الاسهم ولن يكون للسهم حق في التصويت بل سيتقل حق التصويت الى بنوك الاصدار المثلة للملكة التابع لها حامل السهم (مع ملاحظة نسبة ٥٥٪) فوالحالة هذه لن يكون للمساهمين عمل الا الاستثمار ولن تزيد الفوائد التي ستدفع على الاسهم عن ١٢٪ بأى حال وسيضاف ما يتبقى الى احتياطي البنك والى احتياطات بنوك الاصدار التابعة للدول الداخلة في الموضوع ما عدا المانيا وسيقتطع ٧٥٪ من الارباح لهذه العملية واما الباقي وهو ٢٥٪ فتضاف لحساب المانيا لتسديد المطلوب منها في السنوات التالية بشرط ان تودع المانيا في البنك المذكور مبلغ ٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ مارك ذهب بفائدة لمدة طويلة

وللبنك الحق في قبول الودائع وفي الاقراض وفي الاستثمار وبالاختصار في عمل كل ما تعله بنوك الاصدار عادة ولكن لايسح له بالطبع باصدار بكنوت باسمه وسيطلب منه انشاء احتياطات مشابهة لتلك التي يحتفظ بها بنك الاصدار ولان البنك سيعاون على اقلال كمية الذهب المتداول سيلزم على الاحتفاظ بمجملة احتياطياته ذهباً وعليه ان يحتفظ بما قيمته ٤٠٪ من الودائع عن ١٥ يوماً او اقل اما عن الودائع لمدة تزيد عن ١٥ يوماً فعليه ان يحتفظ بما قيمته ٢٥٪ منها. سيتول البض ان انشاء هذا البنك سيخلق مزاحماً لغيره من البنوك ولكن اساس الفكرة هو ان لايزاحم لان هذه المزاحمة تضر الفكرة ذاتها وكذلك سيتحتم على البنك ان لا يتعامل في السوق المالي في اي بلد كان الا بموافقة بنك الاصدار التابع لهذا البلدان الى من سبق ان مديري بنك التسويات يمثلون البلدان المذكورة وسيكونون دائماً على اتصال يد وبالنصح سيعارضون كل محاولة ترمي الى الغنظ على سوقهم المالية

اذن فليترك المقترح انشاء مريان أحدها اساسي وهو توزيع التعويضات الالمانية وأهم فائدة تنتج من قيامه بهذه العملية هو نقل مائة التعويضات من ايدي الساسة الى ايدي المالين الأكثر ميولاً من الساسة للاصطباع بالصيغة الدولية وبذلك تحمي روح العناد. كذلك في حالة اضطرار المانيا الى عدم تسديد كل المطلوب منها ايدي مجلس المديرين حكاه ويتلافى هذا التقصير باصدار سندات مضمونة من الحكومة الالمانية (قصيرة الأجل) وأما المرعى الآخر فهو تنظيم اجتماعات لسنهي بنوك الاصدار لحل المسائل المالية الدولية العويصة في جو هادئ لييسر إيجاد دواء لادوائها وكذلك يعمل البنك على تقوية الرابطة المالية بين الدول ويمحي الغيرة التي كثيرا ما منعت الدول من مساعدة بعضها البعض في الملغاة الأمر الذي نتجت عنه كوارث دولية عديدة

## مرض الصناعة الوطنية بدمشق

لا يشكو السكان الحيّ نمواً صحيحاً تكتمل فيه أسباب القوة والجمال إلا إذا كان يملك في كيانه قوة حيوية تمكنه من تناول عناصر الحياة من جوهر وأرضه ليحولها دماً وغضروفاً وعصباً أو عصاراً وورقاً وشراباً . أما أنه يعتمد على الدم يقدمه حيّ قوي شفقة واحساناً أو إلى جلد يؤخذ من غير السكان نفسه فأمر لا يلجأ إليه إلا في حالة مريض قد أشقى ولقد أثبت الفلاسفة من افلاطون إلى سبسر ان الأمة كلن حيّ فإلزم للسكان الحيّ من أسباب النمو وعناصر الحياة يلزم لها . انها لا تكون قوية إلا اذا توافرها في جوها وأرضها ونفوس ابناءها وعزائمهم عناصر النمو الحيوي الصحيح لكي تبقى حية على الدهر ترد عنها المواد قوى العزم والتوليد والابداع الكامنة في كيانها . والنمو لا يكون صحيحاً إلا اذا جاء من الداخل . فكرة التلج التي تتضخم وهي تندرج من قبة جبل مكسوة بالتلج تنمو ولكن نموها خارجي ، وهو غير النمو الحيوي الصحيح في الأحياء والامم . ولكن البزرة الصغيرة التي تطرف في التربة الصالحة تقسمد منها عناصر الغذاء تنمو ونموها حيوي لأنها تحول كل عنصر من عناصر الهواء والتراب الى مادة حية هي مادتها لذلك اخذت انشوة من السرور الذي يعجز الفهم عن وصفه حين هبطا طامسة الأميين وزرنا مرض صناعاتها الوطنية فدهشنا لما رأينا فيه من آثار الدقة والاتقان في مختلف الصناعات — من صناعات المنسوجات الحريرية الى صناعة الجلود الى صناعات المفروشات الخشبية — وهي تضاهي ابداع ما شاهدته في الغرب دقة في الصنع ورخصاً في الثمن وان نقصت منه استكان عناصر الذوق الفني — الى صناعة الادوات النحاسية التي اشتهرت بها دمشق الى صناعات الحرف « السيراميك » . ولا ننسى صناعة المنسوجات الصوفية فانها على حداتها تشر بمستقبل باهر . سررنا بآثار الاتقان هذه لانها تدل على ظواهر النمو الحيوي الصحيح الذي تجري ضياؤه في عروق الامة السورية الكرمة ، هذه الامة التي لم تقعدنا عن النهضة السياسية عن القيام بهضة صناعية لا بد منها لكل استقلال يستحق ان يدعى كذلك . فكل بلاد لا تستطيع ان تخرج لشعبها جانباً مما يحتاج اليه ليستني عن بعض الوارد اليه من الخارج وليس له الدين الذي يترأ كعليه بسبب هذه الواردات بلاد سائرة الى الافلاس ، والاستبعاد الاقتصادي في هذا الصرشر انواع الاستبعاد وركنها الاقوى . لم نسر هنا بآثار الاتقان البادية في مرض الصناعات لا تا لم نشاهد ما عايناه او ما يفوقها في معارض الغرب ولكن شاهدها انارت شعور الرجل الذي يرى بين يديه كاتماً يتعده ببنائيه ويقطر عليه دم قلبه لانه موقن انه سائر في طريق النمو الى مرتبة السكال